والسؤال الاساسي الذي يطرح الآن، عشية الانتخابات للكنيست الثاني عشر، هو أي الاعتبارات سوف تكون الراجحة في انماط التصويت العربية: الاعتبار القومي ـ الايديولوجي ام الاعتبارات التقليدية والبراغماتية التي توزعت بموجبها الاصوات العربية على جميع الاحزاب الصهيونية، بنسب متفاوتة ؟ أم ان حالة التعادل بين المعسكر الراديكالي (حداش والتقدمية وبراوشة) وبين معسكر الاحزاب الصهيونية على اختلافها، سوف تبقى كما كانت عليه في الانتخابات الماضية ؟ ومع انه من الصعب التكهن بما قد تسفر عنه نتائج الانتخابات، بالنسبة الى الاحزاب المتنافسة على الاصوات العربية، كل على حدة، الّا ان بعض الخبراء في الشؤون العربية وبعض المعلقين الصحافيين، يتوقع ان يتقدم الاعتبار القومي ـ الايديولوجي، في انماط التصويت العربية، على بقية الاعتبارات التي تحكمت فيها لسنوات طويلة. وفي هذا السياق افاد استطلاع لاتجاهات التصويت في القطاع العربي، قام به الطاقم الانتخابي لحزب العمل، ان حزب العمل سوف يفقد أكثر من عشرة بالمئة من قوته الانتخابية، حيث سوف تهبط نسبته بين العرب من ٢٩,٢ بالمئة الى ١٩ بالمئة. في المقابل، اشار الاستطلاع الى احتمال حصول «حداش» و«التقدمية» معاً على أكثر من ٥٤ بالمئة. اما الحزب الديمقراطي العربي الذي يخوض الانتخابات للمرة الاولى، فتوقع له الاستطلاع الفوز بنحو ستة بالمئة من الاصوات. وأشار الاستطلاع، أيضاً، الى احتمال حصول زيادة طفيفة في حجم التأييد لليكود، حيث سوف يحصل على ٥,٥ بالمئة (مقارنة بـ ٤,٤ بالمئة في السابق). أما حركة حقوق المواطن (راتس)، فمن المتوقع ان تحقق ارتفاعاً ملموساً في قوتها في الشارع العربي؛ اذ من المتوقع ان تحصل على ٥,٥ بالمئة، أي بزيادة قدرها أربعة بالمئة عما كانت عليه قوتها في السابق. في المقابل، يتوقع حصول حزب «مبام» ـ الذي يخوض الانتخابات على انفراد، بعد سنوات طويلة من التحالف مع حزب العمل في اطار المعراخ ـ على ٢,٥ بالمئة فقط من الاصوات (**هآرتس**، ١٩٨٨/٨/٢٨).

وكان بعض المعلقين الصحفيين والخبراء في الشؤون العربية قد اشار، في تناوله لموضوع اتجاهات التصويت بين العرب، الى ان الخاسر الاكبر في المنافسة على الاصوات العربية سوف يكون حزب العمل. فحسب، تقدير البروفيسور سامي سموحا الذي قام بسلسلة من الاستطلاعات في القطاع العربي لدراسة اتجاهات التصويت فيه، فالناخبون العرب الذين اعطوا، في الماضي، اصواتهم لحزب العمل لن يفعلوا ذلك في هذه المرة، وأكد ذلك المستشرق وعضو حزب العمل، أفنير ريفف، الذي أشار الى ان حزبه على وشك ان يفقد تأثيره في القطاع العربي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/٢٩). وعزا بعض هؤلاء السبب المباشر في ذلك الى «الانتفاضة، بشكل خاص، التي تتحكم الآن في اسلوب التصويت العربي في اسرائيل، جراء ارتباط وزير الدفاع، اسحق رابين، ـ في ذهنهم ـ بقمع الانتفاضة» (عليزا فالخ، **دافار**، ١٩٨٨/٨/٢٦).

اعضاء يهود باصوات عربية ؟

من الملاحظ، وغير الخاضع للجدل، ان التمثيل العربي في الكنيست الاسرائيلي في دوراته الانتخابية المتعاقبة، بما فيها الاخيرة، لم يتماثل في اي من تلك الدورات مع واقع القوة الانتخابية العربية. فالقوة الانتخابية العربية، وبخاصة في الدورات الانتخابية الثلاث الاخيرة، لم تقل عن تسعة بالمئة من مجموع اصوات اصحاب حق الاقتراع. وبلغة الارقام، فهذا التمثيل يجب الّا يقل، في حده الادنى، عن ١٢ مقعداً (حنان كريستال، **حداشوت**، ١٩٨٨/٩/٢). أما في حال ادلاء كل اصحاب حق الاقتراع باصواتهم، وهؤلاء يقدرون بنحو ٣٣٠ الف ناخب، في الانتخابات المقبلة، فان بمقدور هذه الطاقة الانتخابية ان تحتل ١٦ مقعداً في الكنيست المقبل (فالخ، **المصدر نفسه**). ولكن اذا احصينا عدد المقاعد التي شغلها اعضاء عرب ـ بغض النظر حتى عن انتماءاتهم الكتلوية ـ منذ الانتخابات للكنيست الاول وحتى الاخير، يتضح لنا ان هذا التمثيل لم يتناسب، مطلقاً، مع الحجم الفعلي للقوة الانتخابية العربية. وتراوح هذا التمثيل، بصورة اجمالية، بين خمسة مقاعد في حدّه الادنى وثمانية مقاعد في حده الاقصى، ليستقّر في انتخابات الكنيست الاخير على سبعة مقاعد فقط، توزعوا على الشكل التالي: اثنان عن «المعراخ»؛ اثنان عن «حداش»؛ واحد عن كل من «التقدمية» و«الليكود» وحركة شينوي. وبالتالي، ومقارنة بالحجم الفعلي للقوة الانتخابية العربية الذي سبقت الاشارة اليه، فان ٥٦ بالمئة